

التنمية الذاتية واستراتيجيتها

د . سعد جمعه (*)

أولا : حول نظريات التنمية واستراتيجيتها :

يعد مفهوم استراتيجية التنمية من أبرز المفاهيم المطروحة اليوم في إطار المناقشات الدائرة حول موضوع النمو والتخلف . ويقصد بهذا المفهوم - بصفة عامة - الطريق المؤدى الى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشة للجموع البشرية في العالم الثالث ، والتي تعاني من التخلف .

ولقد اتسمت المشرون سنة الماضية ببذل المحاولات العديدة في عرض كثر من الاستراتيجيات التي تستهدف جميعها - بالرغم من اختلافاتها المذهبية والمنهجية - الوصول الى حل لمشكلة التخلف . ومع ذلك يجمع علماء التنمية وخبرائها والمؤسسات المعنية بها على انه لم يتيسر - خلال العقدين الماضيين - الخلاص من ظاهرة فقر الجماهير العريضة . وذلك نتيجة التزايد الرهيب في اعداد هؤلاء الذين لم يصلوا بعد الى الحد الأدنى لمستوى المعيشة الانساني من جهة ، والتفاوت الواضح والحاد في الدخول في الدول النامية ذاتها من جهة اخرى . وكذلك اتساع الهوة - بل وحدثها - بين الدخل القومي في الدول النامية والدول الصناعية من جهة ثالثة . كل ذلك ادى الى تحطيم الجهود الرامية لتحقيق التنمية مما ادى الى العديد من التغيرات في استراتيجيتها ، استدعى بالضرورة تغييرات جذرية في الأسس التي تقوم عليها هذه الاستراتيجيات مما يفرض ضرورة اعادة النظر في نظريات التنمية .

من الحقائق التي لا خلاف عليها ان اى استراتيجية للتنمية لا تستقيم الا اذا كانت مرتكزة على واحدة من نظريات التنمية . ويقدر واقعية هذه النظرية في ايضاحاتها وتفسيراتها للترابطات بين كل من الاسباب والمظاهر والبواعث والخصائص لكل من التنمية والتخلف ، تزداد فرص النجاح التي يمكن للاستراتيجية تحقيقها .

(*) مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

لقد تميزت الستينيات ، وهى تعتبر بحق بداية انتشار ما يعرف بمفهوم سياسة التنمية ، بظهور العديد من النظريات المرتبطة بهذا المفهوم وفي مقدمتها نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى .

وكانت نظريات النمو الاقتصادى ونظريات التغير الاجتماعى تتخذ من الأسس الفكرية لنظريات التحديث منطلقا لتفسيراتها . أى أنها اتخذت لنفسها الأساس الفكرى القائم على الاعتقاد بأن الدول المتخلفة تعيش فى مرحلة نمو سبق أن عاشتها الدول الصناعية . وترى نظريات التحديث أن كلا من أهداف وطرق وامكانيات التنمية لأمريكا وغرب أوروبا ، هى مكونات النموذج الأمثل للتنمية ، وعلى الدول المتخلفة اقتفاء الأثر ، وتطبيق النموذج (١) .

وتذهب نظريات التحديث منهجيا واستنادا الى خصائص المجتمعات الحديثة المتقدمة الى تحديد معالم الدول المتخلفة عن طريق وصفها بحسبات تقليدية تناقض فى مجموعها تلك التى تتصف بها المجتمعات المتقدمة ، وترى نظريات التحديث أن الدول المتخلفة لم تصل الى ما يسمى بالمرحلة الأخيرة للنمو ، والتى وصلت إليها المجتمعات الحديثة المتقدمة ، ولكنها تتواجد فيما يسمى بالمرحلة الانتقالية .

ويعتبر نموذج مراحل النمو لروستو من أشهر النماذج الاقتصادية . وهو يحدد هذه المراحل بخمس هى على التوالى : مرحلة المجتمع التقليدى ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق (بداية التصنيع) ، مرحلة التهيؤ نحو لنضج ، ومرحلة الاستهلاك الوفير (٢) ويعتبر روستو أن غالبية الدول المتخلفة تتواجد - طبقا لنموذجه - فيما بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة ، والتى اطلق عليها المرحلة الانتقالية .

وتنهض أبرز النظريات - وما يستند إليها من استراتيجيات - على فكرة الثنائية . وتعنى هذه الثنائية أن الدولة المتخلفة تضم قطاعات او مناطق ، منها المتقدم أى الحديث (خاصة فى المجالات الرأسمالية) ، الى جانب المتخلف بما يسوده من مظاهر التقليدية أو الاتطاعية أو تلك التى تعرف بمرحلة ما قبل الرأسمالية . وجدير بالاشارة الى أنه بالرغم من أن كلا من المجالين المتقدم والمتخلف يتواجدان جنبا الى جنب ، إلا أنه لا علاقة بينهما ، بل انهما ينشطان فى اطار من العزلة فيما بينهما . هذا ولقد عملت النظريات القائمة على فكرة الثنائية على وضع القواعد والمعايير التى يمكن على أساسها قياس درجة النمو ، وهى تعتبر أن اول وأهم هذه المعايير هو أن درجة النمو تتحدد ارتفاعا

أو انخفاضاً بقدر ما يسهم به القطاع أو القطاعات المتقدمة في الاقتصاد القومي للمجتمع أو الدولة . ونرى هذه النظريات أن امكانية الارتفاع بدرجة هذا الاسهام ومقداره ، انما يتحقق طرديا مع بذل الجهود لازالة عوائق انتقال التكنولوجيا الرأسمالية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة ، ثم العمل على تسهيل انتقالها من القطاعات المتقدمة الى تلك الاقل تقدما داخل المجتمع المتخلف ذاته . ومن شأن هذا أن يؤدي — من وجهة نظر هذه النظريات — الى تحديث ، وبالتالي نمو تلك القطاعات المتخلفة والاقل تقدما .

لعله من الواضح أن الاستراتيجيات — على اختلاف رؤيتها — المعتمدة على النظريات الاقتصادية انما تضع في المقام الاول من اهتمامها تحقيق النمو الاقتصادي نابت الدعائم عن طريق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج وبي مقدمتها : عنصر رأس المال ، والعمل ، بهدف الوصول الى مرحلة الانطلاق والتخلص نهائيا من سيطرة مظاهر الثنائية في الابنية الاقتصادية (٣) .

وينبغي الإشارة الى التباين في تصورات استراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة أساسا على مدى اسهام عوامل الانتاج في عملية التنمية . فبعضها يرى أن مجالات الاستثمارات يجب أن تكون مرتبطة — وبالدرجة الاولى — بالمشروعات الرأسمالية . وذلك لعديد من الاسباب الدولية التي في مقدمتها القدرة على منافسة المنتجات العالمية (٤) . أما البعض الآخر ، فيوصي بتركيز الاستثمارات في المشروعات التي تعتمد على أعداد كبيرة من القوى العاملة . ذلك أن توجيه الاستثمارات الى المشروعات الرأسمالية الحديثة ، له تأثيرات مدمرة على البنية الصناعية والحرفية القائمة بصفة عامة ، وسوق العمل والعمالة الوطنية بصفة خاصة (٥) . هذا بالإضافة الى أن الأخذ بالتوصية الاخيرة انما يكفل التوصل الى الحلول الجذرية لواحدة من المشكلات المحورية ، الا وهي كيفية التوزيع العادل لعوائد النمو (٦) .

وعلى الرغم من أن كلا من نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التفرغ الاجتماعي يتقاسمان المنهل الفكري والمذهبي لتفسيراتهما ، الا أن كلا منهما قد انتحى نحواً متبعا . فبينما تذهب نظريات النمو الاقتصادي الى أرجاع التخلف الى قلة الأخذ بالأساليب المتقدمة للاستثمار الامثل لعناصر الانتاج المتاحة ، نجد ان نظريات التفرغ الاجتماعي تمزق التخلف الى الجلود النسبي لبناء القيم وسيادة المعايير التقليدية الناجمة عن التأثير الفعال لواحد من معالم

المجتمعات الاستاتيكية ويقصد بها الجمود الصارم . ويقترب هذا الجمود في قوة مقاومته من قوة القاتون في مواجهته للمؤثرات الثقافية الغربية ، مما يؤدي الى اعاقاة مجرى عمليات التغير الحاسبة ، والناجسة عما يعرف بالتنف Acculturation في كل من الانماط السلوكية والثقافية (٧) ويعتمد تلك على قواعد نظريات التحديث في عقدها لمقارنات عديدة في شتى المجالات بين المجتمعات الديناميكية في الدول الصناعية، والمجتمعات الاستاتيكية في الدول المتخلفة .

هكذا نجد أن تآثر الاساس الفكري لنظريات التحديث المتمثل في تبنى فكرة الثنائية ، قد امتد الى العديد من النظريات السوسيولوجية حتى أصبحت ترى في الصناعة الحديثة ذات الهوية غير الوطنية مراكز شعاع طبيعية للثقافة الغربية ، وأحد العوامل الأساسية لتحريك تلك الثقافات الاستاتيكية .

ولم تكن النظريات السياسية بطبيعة الحال بمسئ عن التآثر بالأفكار السائدة ، والمحددة لمسار العديد من الجهود لتنمية ما يعرف بالمجتمعات الانتقالية . ويعتبر هنتجتن (٨) أحد المنظرين الأوائل الذين اشتهروا بربط التنمية بالمجال السياسي ، مستعينا بما تضمنته نظريات التحديث من أسس فكرية واتجاهات مذهبية . بل ونجده أكثر تحديدا يطالب بضرورة شعبية المشاركة السياسية كشرط أساسي للتنمية ، وتشكيل انماط السلوك السياسي في اطار مؤسسي . وينادي هنتجتن باصرار تام بضرورة تباع النموذج الأنجلو امريكي للديمقراطية والأخذ به ، باعتباره النموذج الامثل الواجب التطبيق .

ان نظريات التحديث بما لها من أسس فكرية وركائز مذهبية ، حددت مسار تفسيراتها ، والنتائج التي توصلت اليها تدفعنا الى تسجيل بعض ما نأخذه عليها من أنها تصر على صلاحية تطبيق نماذج لنظم الرأسمالية في التصنيع ، في كل المجتمعات ، على الرغم من الاختلافات الجوهرية للأبعاد التاريخية والسياسية والمجتمعة بين كل من المجتمعات التي أنتجت هذه النماذج ، وتلك التي عليها ان تأخذ بها . والاكثر من هذا يذهب أصحاب هذه النظريات الى اضعاف الاهمية العظمى على النمو الاقتصادي والتي تصل الى حد التقديس المتمثل في اعتقادهم أن هذا

النمو الاقتصادي لابد وأن يعقبه بشكل تلقائي — وبالضرورة — حدوث تأثيرات اجتماعية واسعة ذات أبعاد حاسمة ، يدعون انها «التنمية» والتي تتمثل في تحسين الأحوال المعيشة لكافة قطاعات المجتمع . هذا الأندعاء بما يتضمنه من معطيات نظرية واستراتيجية ، وما يجزم به من أن القضاء على الفقر لا يتحقق الا عن طريق النمو الاقتصادي ، ثبت خطؤه لاستناده الى مغالطة واضحة في الربط بين النمو الاقتصادي ، وتحسين أحوال المعيشة لكافة أفراد المجتمع بصورة مطلقة . اذا ان الواقع المعبر عن الجهودات العديدة والخبرات السابقة يؤكد دون أدنى شك أن الارتفاع في الدخول الناجم عن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة وتلقائيا الى استعادة المجموع الشعبية على نحو يحتق ما يعرف بالاشباع الاجتماعي للاحتياجات (٩) .

ان المشكلة في نظريات التحديث تكمن بالدرجة الأولى فيما قامت به من الفصل القاطع بين العوامل الاقتصادية والسوسولوجية والسياسية والنفسية في معالجتها لقضية التنمية سواء في البحث أو التنظيم أو التطبيق مما ساهم ، مساهمة فعالة في تقويضها . ويتضح هذا الانهيار بجلاء في الفشل الذريع الذي أصاب جهود التنمية في اطار ما يعرف بالعقد الأول للتنمية للأمم المتحدة ، مما استوجب التوصية بالأخذ بالاتجاه التكاملي (١٠) ، والذي يدعو الى عدم اعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية مفردات قابلة للجمع مع بعضها ، أو أن أحد هذه العوامل له الأولوية دون العوامل الأخرى التي يمكن أخذها في الاعتبار عند تحقيق العامل ذي الأولوية . وانما تذهب الدعوة الى التأكيد على أن العوامل السياسية والاجتماعية لا تقل في أهميتها عن العوامل الاقتصادية من حيث إيجاد أسلوب مترابط ومتكامل للتغيير الاجتماعي ، ويتحقق هذا الترابط والتكامل من خلال تفاعل هذه العوامل وتأثيرها المتداخل (١١) .

استكمالا للصورة المعرفية ، وارتباطا بتلك الحقيقة الهامة التي تسم التوصل اليها ، وهي ضرورة الأخذ بالاتجاه التكاملي في معالجة قضية التنمية ، ينبغى الإشارة الى حقيقة أخرى لا تقل في أهميتها وخطورتها عن الحقيقة الأولى وهي أنه لا يوجد لعملية التنمية قانون له صلاحية التطبيق العالمي او صيغة نهائية عامة تستوجب اتباعها لتحقيق التنمية . هذه الحقيقة والأخذ بها يعنى بالضرورة الانصراف عن اعتبار النموذج الغربي

في التصنيع صالحا صلاحية علة للتطبيق . ومن ثم يصبح أخذ التطور التاريخي في الاعتبار ، له أهمية خاصة في تحديد معالم الطريق للتنمية . وأبعادها واتجاهها بالدرجة الأولى على النظام القائم في المجتمع لمزعم تنميته (١٢) . على أن يؤخذ في الاعتبار — في نفس الوقت — رضع الدول المتخلفة من حيث علاقاتها وارتباطاتها مع المجتمعات الأخرى . حقيقة أخرى لا يمكن التغاضي عنها أو اغفالها ، هي أن الدول المتخلفة وقعة في شبكة من سيطرة النفوذ التي لا يمكن أن تسمح لها بالاختيار الحر حرية مطلقة لنموذج التنمية التابع من ذاتها والمحقق لأهدافها ، هذا النفوذ المسيطر له أبعاد عديدة من الممارسات قد تأخذ شكل الضغط السياسي الخارجي أو التدخل سياسيا في الشؤون الداخلية ، وقد تمتد الى أسعد من ذلك فتصل الى المحاربة الاقتصادية على مستوى السوق العالمي (١٣) .

لقد كانت هذه الحقيقة دافعا للمراجعة النظرية والتي اثبتت عنها تلك الاستراتيجيات التي تعنى بتوزيع الدخل وتعتبره هدفا أساسيا يمكن تحقيقه عن طريق برامج للتنمية ، والتي تعتمد بدورها الى تحقيق هدفين فرعيين لا يقلان ضرورة عن الهدف الاساسي ، بل أنه المحصلة لهما ، ويعمل هذان الهدفان في :

١ — توظيف السواد الأعظم من الإيدي العاملة في النشاطات الانتاجية .

٢ — اشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير الشعبية (١٤) .

ولعل أهم ما تتميز به هذه الاستراتيجيات بصفة عامة ، اختلافها عما سبقها من استراتيجيات في الأمور التالية :

١ — اعتبار النظام القائم في الدولة المتخلفة والمراد تنميتها أساسا للتفكير ومعدة يكن الانطلاق نها لتحديد معالم التنمية لهذا المجتمع .

٢ — استيعابها لوأحد من العوامل الرئيسية المتمثل في السياسات الدولية بما لها من تأثيرات معوقة لفاعلية هذه الاستراتيجيات عند الأخذ بها ، حتى أنها لكى تحد من تأثير هذه المعوقات ، تضمنت العديد من التوصيات التي تلخص في :

١ — ضرورة الكف عن فرض مختلف أشكال الحصار وخاصة الاقتصادية منها ، والامتناع عن وضع العراقيل من قبل الدول

الصناعية بصحة خاصة ، والتي تستهدف الحد من التبادل التجاري بينها وبين الدول المتخلفة .

ب - أن يراعى عند الاتفاقيات الدولية ضمان تحقيق عائد عادل للدول المصدرة للمواد الأولية والذخام .

ج - العمل على تشجيع اقامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة .

د - اتباع وضع وتنفيذ الخطط لتصنيع الدول المتخلفة بما يحقق احلال المنتجات المحلية محل مثيلاتها المستوردة ، والعمل على التوسع في تصدير السلع نصف المصنعة والمنتجة من المواد الأولية المحلية (١٥) .

ومع كل ذلك ، فاننا يمكن ان نتبين امفلاس تلك الاستراتيجيات وما تضمنته من تحليل وتشخيص من النتائج السلبية لجهود الأمم المتحدة القائمة على تبنى الأساس الفكرى لتلك الاستراتيجيات في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية في اطار ما يعرف بالعقد الثانى للتنمية . ويدلنا ذلك بجلاء على أن تلك الاستراتيجيات قد جانبها التوفيق سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية في التعبير عن واقع الدول المتخلفة .

ان النتائج غير المرضية لجهود الأمم المتحدة في عقدها الثانى للتنمية اثارث العديد من المناقشات والجدال النظرى الذى ركز على ضرورة اعادة النظر بشكل جذرى في تحليل ظاهرة التخلف . ولقد كان لذلك الاتجاه النظرى الذى نشأ في أمريكا اللاتينية ، والمعروف بنظريات التبعية ، دور فريد واسهامات متميزة في اثراء تلك المناقشات . ولعل أهم ما قدمه هذا الاتجاه في اطار المناقشات الدائرة حول قضية التخلف رفضه اتمام لفكرة مراحل التنمية ، وطرحه للاتجاه النظرى البديل المرتكز على النظر الى التخلف والتقدم باعتبارهما وجهين متلازمين لكل متكامل أوجدته التفجرات العالمية ، ومن ثم فان التخلف يمثل جزءا أساسيا مكملا لذلك الشكل المتكامل (التخلف والتقدم) الناجم عن التطور التاريخى للنظام الدولى (١٦) . وعلى ذلك فان التخلف والتقدم يعتبران عمليتين تاريخيتين تسيران في مسار متواز ، وترتبطان ببعضهما ارتباطا وظيفيا .

ان نظريات التبعية التى تستند فكريا ومنهجيا الى نظريات

الامبريالية (١٧) ذات الاتجاهات الحديثة، تتبع نفس الاتجاه في تحليلها للتقدم والتخلف في اطار نظام عالمي يتمثل في العلاقات الدولية غير المتسوية بين الدول القوية المتقدمة ، والتي يطلق عليها المراكز الرأسمالية ، او تلك الضعيفة المتخلفة والتي يعبر عنها بالدول الهامشية . ويمكن ارجاع بداية نشأة هذا النظام العالمي الى عصر الاستعمار القديم ، واقتحام لنظام الرأسمالي للدول المتخلفة وتغلقه فيها منذ ذلك الوقت ، مما أدى الى الكثير من الثغرات ، خاصة في الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية . هذه التغيرات ، وجهت اساسا - وبالدرجة الاولى الى خدمة المصالح واشباع الاحتياجات المتغيرة والترتبطه بالتغير السريع والدائم للبياكل المجتمعية في المراكز الرأسمالية مما يستتبع بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية في لدول المتخلفة . هذه العملية تمصرف بالتبعية الهيكلية structural dependency والتي ينم عن وجودها ما يعرف بالتباين الهيكلى الذى يمكن تحديد معالم (١٨) وجوده في المجتمع من خلال :

- الانتقال الى الانتحام الضرورى بين القطاعات الاقتصادية لمختلفة خاصة الزراعى والصناعى منها .
- معاناة الدول المتخلفة الكامنة غالبا في عدم امكانها اتمام الدورة الاقتصادية نتيجة استئثار الدول المتقدمة (الرأسمالية) لبعض العناصر الأساسية لتمام هذه الدورة .
- بقاء الجماهر الشعبية بعيدة عن العمليات الانتاجية والنشاطات المجتمعية الأخرى .
- تحالف بعض القوى الوطنية الثنية غالبا الى الطبقة العليا مع ممثلى القوى الصناعية المتقدمة ، وهيمنة الاولى على مقاليد الأمور في مجتمعاتها المتخلفة ، خاصة في مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يبرر اعتبارها رأس حربة للمراكز الصناعية والمالية . وعلى ذلك نستطيع ان نقول ان انتماء هذه الطبقة الى مجتمعاتها المتخلفة الهامشية هو انتماء جغرافى فقط ، أما انتماؤها الحقيقى والذى يمكن ان نطلق عليه الانتماء الوظيفى فهو للدول المتقدمة .
- اتخاذ شكل الهيكل الانتاجى طابعا يحدد ملامحه واحد من الميكانيزمات الهامة للدورة الاقتصادية ، ونعنى به الطلب .الموجه

الى اشباع احتياجات الطبقة أو الطبقات ذات الدخول المرتفعة من السلع الكمية متأثرين بأنماط السلوك الاستهلاكي السائد في الدول الصناعية المتقدمة . ويتحقق ذلك إما باستيراد تلك الأجزاء من هيكل الانتاج في المراكز الصناعية والمنتجة لهذه السلع الاستهلاكية الكمية ، أو استيراد هذه السلع ذاتها لاستهلاكها مباشرة . ويؤدى هذا في الحالتين - بالضرورة - الى توثيق علاقة التبعية ، وتدعيم السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول المتقدمة على الدول المتخلفة ، مما يجعلها في وضع تكون عاجزة فيه عن ممارسة حقها في تقرير المصير والخضوع للضبط والقيادة من جانب الدول الأجنبية .

— على ضوء ما تقدم ، يتم توجيه استخدامات الموارد القومية المتاحة لانتاج السلع الكمية - في المقام الأول - والقيام باستيراد المواد الأولية غير المتاحة محليا واللازمة لانتاج تلك السلع .

استكمالاً لما سبق ينبغي الإشارة الى أن التباين الهيكلي المعبر اساساً عن التبعية الهيكلية يؤدي الى خلق القنوتات التي ينساب من خلالها رأس المال ، والمواد الخام ، والمواد الغذائية ، والأجور من المناطق المتخلفة الى مراكز استقطاب النمو الاقتصادي المتمثلة في المراكز الصناعية داخل الدول المتخلفة وفي المراكز الصناعية والمالية في الدول المتقدمة ، مما يتيح لها النمو السريع ، في الوقت الذي لا تحظى فيه تلك المناطق التي أتاحت هذا النمو وساهمت في تحقيقه إلا باللعنات والجحود ، بل والأكثر من ذلك العمل على تكريس تخلفها وركودها عن طريق استبعادها من المشاركة في الاستفادة مما أسهمت به من جهود في نمو الاقتصاد العالمي .

حقيقة أدركها « كوردوفا » وعبر عنها بعبارة مضمونها : اذا نظرنا على مستوى العالم فسوف نجد أنه كلما ارتفعت درجة النمو في جانب منه ، ازدادت درجة التخلف في الجانب الآخر (١٩) . ومن ثم فإن الأسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن في ندرة الموارد الطبيعية ، بل أنها تعود الى أسلوب توزيع هذه الموارد ، والقائم على أسس تدعم التباين الذي يصل الى اللامعالة ، سواء على المستوى القومي أو على المستوى الدولي . ولقد عبر داج همرشلد عن ذلك في تقريره لمكتب العمل الدولي بقوله : « ان

الميكانيزمات الاجتماعية — الاقتصادية على المستوى الدولي سمحت بالشكل الذي يضمن حصول الأغنياء الأثرياء على النصيب الأوفر من الموارد العالمية » (٢٠) .

من كل ما سبق يتضح أنه من الخطأ أن ينظر إلى التخلف باعتباره حالة أو مؤقتا يمكن التقلب عليه أو تجاوزه بمساعدات الدول الصناعية — هذا إذا أتحت تلك المساعدات أصلا — ولكن التخلف هو عبارة عن عملية لا بد من إيقافها عن طريق تحقيق المطالب والانجازات المستقرة من المناقشات النظرية وتراكمات المعرفة العلمية بإعادها التاريخية والتي اتخذت من ضرورة إنهاء علاقة تبعية الدول المتخلفة (الهامشية) بالدول الرأسمالية المتقدمة (المتروبوليتانية) ، أساسا لبناء استراتيجية للتنمية أطلق عليها « التنمية الذاتية » (٢١) Lince Development .

ثانياً - استراتيجية التنمية الذاتية :

ينبغي في البداية أن نشر بصفة عامة الى اهم الضرورات الواجب توافرها لامكان تحقيق استراتيجية التنمية الذاتية . هذه الضرورات باختصار هى :

- ضرورة ضمان الاستقلال لعمليات التنمية ، بمعنى عدم السماح لأى تدخل اجنبى يستهدف رسم مسارها أو تحديد ملامحها .
- ضرورة حماية الحرية فى اتخاذ القرار فى شتى المجالات المختلفة سواء داخلية كانت أو خارجية .
- ضرورة العمل على تغيير العلاقات الدولية المتسمة بعدم المساواة والقائمة على أساس العلاقة بين قوى / ضعيف ، غنى / فقير ، متقدم / متخلف بأخرى تستند الى مبادئ المساواة فى الحقوق والواجبات (٢٢) .

هذا ويمكن تحديد الملامح الرئيسية للتنمية الذاتية من خلال أوجه النشاط الآتية :

- حصر شامل لكل الموارد المحلية المتاحة على اختلاف أشكالها ، سواء كانت قوى عاملة ، رأس مال ، مواد خام وثروات معدنية ، وسائل انتاج ومعارف .
- بناء قطاع صناعى يقوم على انتاج السلع الانتاجية والتي تعتمد على الموارد المحلية بصفة أساسية ، بمعنى أن يكون الارتباط وثيقا بين التصنيع والمناج محليا من موارد .
- تطوير اساليب الانتاج القائمة وتشجيع ابتكار وسائل الانتاج الملائمة للموارد المحلية من ناحية والمتجاوبة مع الطلب الحقيقى للقاعدة الشعبية العريضة بما يحقق توفير ما يشبع احتياجاتها من ناحية أخرى .
- رفع الانتاجية فى القطاع الزراعى وذلك بالاستخدام الفعال والتكامل لكافة الوسائل المؤدية لذلك ، وعدم الاقتصر على طريق اتخاذ الاجراءات الإصلاحية ذات الطابع المؤقت المحدودة التأثير .

— توجيه قطاع التصنيع الاستهلاكي الى ذلك النوع من الانتاج
الكبير لمقابلة الارتفاع المتزايد للاستهلاك المحلى (٢٣) .

وينبغى — استكمالاً لما سبق — ان نشير الى ضرورة الاهتمام المركز
بأوضاع السوق الداخلية باعتبارها واحدة من الأركان الرئيسية التى نبني
عليها استراتيجية التنمية الذاتية والموجهة لكافة انشطتها الاقتصادية
للتوصل الى اتمام الدورة الاقتصادية ، مما يستدعى الالتزام بتنفيذ ما سبق
من نقاط فى اطار دقيق من التوافق والتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف
محددة (٢٤) . ولتوضيح ذلك نعرض لمسار تلك العملية الحيوية فيما يلى :
ان التوظيف الأمثل للقوى العاملة المتاحة فى النشاطات الانتاجية المتمدة
يؤدى الى زيادة القوة الشرائية المحلية ، والذي يعنى بدوره زيادة الطلب
على المنتجات الزراعية والصناعية ذات الانتاج الكبير وكذلك الخدمات ،
وبذلك يتحقق اتمام الدورة الاقتصادية .

ان تحقيق التكامل والتوافق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالصورة
المشار اليها ، يكتنفه الكثير من الصعوبات والمشاكل ذات الأبعاد المتباينة
والناجمة عن اختلاف الأسس البنائية لهيكل هذه الأنشطة الاقتصادية .
هذه المشاكل والصعوبات تعتبر بدورها من أهم معوقات ازدهار عناصر
الانتاج التى تمثل احد الأركان الرئيسية للتنمية الذاتية . من أجل ذلك ،
نعرض بالمناقشة للطريق الواجب اتباعه لتجنب المشاكل وتخطى الصعوبات
وازالة المعوقات اهام تحقيقها .

لابد من الإشارة بادية ذى بدء الى تصور فريدريش ليست الذى
وضعه عام ١٨٢٨ لكيفية ازدهار عوامل الانتاج بالتركيز على أهمية التنمية
القائمة على التوافق والتكامل بين كل من قطاعى الزراعة والصناعة . نرى
« ليست » فى تصوره ان نمو قطاع الزراعة وزيادة أهميته لا يمكن ان تتم الا عن
طريق ربطه بالقطاع الصناعى . ويتمثل ذلك فى حفظ التوازن بين كل من
الانتاج والاستهلاك فى كلا القطاعين وفى اطار التناسق والتوافق المتبادلين
مما يؤدى الى زيادة الترابط الاقتصادى ، بحيث يصبح المجتمع نموذجاً
تائماً بذاته ، مستقلاً وصالحاً للبقاء (٢٥) .

ناذاً ما نظرنا الى الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر نجدها تعانى
من سمات العصر الذى تعيشه ، والذي نطلق عليه عصر اقتصاديات

التبعية ،والذى من سماته ليس فقط غياب الترابط والالتحام بين قطاعى الزراعة والصناعة ، بل وأيضا التمزق الحاد بين مكونات كل قطاع .

فبالنسبة للقطاع الزراعى نجد أن ذلك الجزء المخصص لانتاج السلع التصديرية يحظى بالاهتمام الشديد للحفاظ على استمرارية رفع فاعليته الإنتاجية . أما ذلك الجزء الذى تتركز مهمته فى انتاج السلع الغذائية والمواد الأولية للاستهلاك المحلى فنجد على درجة كبيرة من الضعف والوهن . وكذلك فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فان الصورة لا تختلف كثيرا ، فيلاحظ أن العناية مركزة على انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية بهدف اشباع الطلب الفعلى لتلك الطبقة ذات الدخول المرتفعة ، فى الوقت الذى يعانى فيه انتاج السلع الاستهلاكية المخصصة للجموع الفقيرة واصحاب الدخول المنخفضة من الاهمال والجهود (٢٦) .

من كل ماسبق يتضح مدى الحاح الحاجة الى ضرورة خلق الالتحام ليس فقط بين الأجزاء المكونة لكل قطاع على حدة ، ولكن أيضا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، خاصة قطاعى الزراعة والصناعة ، علما بأنه لاسبيل الى تحقيق ذلك الا باعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والإنتاجية بما يكسب السوق المحلى طابع المجتمع المحيط به . بناء على ذلك فعلى القطاع الزراعى الاضطلاع بالمهام الأساسية المتمثلة فى تحقيق الكفاية فى انتاج كل من السلع الغذائية لتوفير الاحتياجات على المستوى القومى ، والمواد الأولية اللازمة للتصنيع على المستويين المحلى والقومى . أما المهام الأساسية الموكلة لقطاع الصناعة فتتحدد فى زيادة انتاج السلع الإنتاجية اللازمة لكل من القطاع الزراعى بما يكفل زيادة فاعليته الإنتاجية ، والقطاع الصناعى بما يحقق وفرة السلع الاستهلاكية لاشباع احتياجات السوق المحلى (٢٧) .

ان التحديد الواضح لمهام القطاعات المختلفة والمتصل اتصالا وثيقا باعادة تشكيل الهياكل والأبنية الداخلية فى اطار تحقيق أكبر قدر من الاندماج والتكامل فيما بينها ، يمثل فى حد ذاته قوة دفع هائلة نحو التنمية .

يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن ضرورة الالتحام الفعال بين القطاعات المختلفة بصفة عامة وقطاعى الزراعة والصناعة بصفة خاصة ، أن نشير الى ضرورة التحديد الواضح لوأحدة من المعالم الرئيسية لهيكل القطاع الصناعى والمتمثلة فيما يعرف بقاعدة تصنيع الصناعة (٢٨) . والتي يقوم صرحها على صناعة الحديد والصاب ، والآلات والماكينات ، والصناعات

الكيميائية والتعدينية وصناعة انتاج الطاقة - أى تلك التى تعرف بصناعة « الانتاج الاساسى » - الذى يجب توجيه استخدام بعضه لانتاج السلع الانتاجية التى تخدم الانتاج الزراعى والصناعى بهدف تطوير وسائل الانتاج القائمة لرفع إنتاجيتها واستحداث مجالات جديدة لانتاج السلع الانتاجية مما يدعم القطاع الصناعى ، اما البعض الآخر فيوجه الى مجالات انتاج السلع الاستهلاكية سواء كانت صناعية او زراعية .

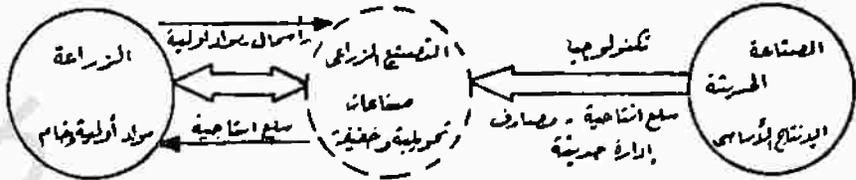
هذا وينبغى التأكيد على ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كأساس لاقامة هذه القاعدة الصناعية ، لما لذلك من مزايا تتمثل فى خفض تكاليف انتاج السلع المصنعة ونصف المصنعة وكذلك تحسين مستويات الانتاج (٢٩) .

ان اقامة القاعدة الصناعية ضرورة لا يمكن اغفالها او التغاضى عنها والا أصبحت عملية التنمية غير ذات موضوع ، مع وجوب توجيه نشاطات هذه القاعدة الصناعية الى انتاج السلع الانتاجية ونصف المصنعة للتسويق المحلى بالدرجة الاولى فى اطار التكامل مع القطاعات المختلفة بهدف انتاج السلع الاستهلاكية لاشباع الاحتياجات الأساسية لجماهير الشعب (٣٠) . وهكذا يتحقق الانحام الضرورى بين كل من الموارد الذاتية وجهاز الانتاج القومى واشباع الاحتياجات الأساسية للقاعدة الشعبية . هذا ما تفتقد تحقيقه الدول المتخلفة حيث ان قاعدتها الصناعية - ان وجدت - تركزا جهودها على الانتاج للتصدير ، او انتاج السلع الكمالية للطبقة ذات الدخل المرتفعة او كليهما معا .

ان استراتيجية التنمية الذاتية لا تستبعد فى اطارها العام استخدام الوسائل الحديثة للانتاج ، لما لها من أهمية خاصة فى تسهيل اتمام عملية الانحام بصورتها الحديثة المتقدمة بين كل من القطاع الزراعى وتصنيع الريف وقاعدة التصنيع على كل من المستوى المحلى والقومى . بل انها تعتبر حجر الزاوية التى يقوم عليه الادمج التدريجى لمجالات الاقتصاد القومى (٣١) .

ولتوضيح ما سبق نعرض فيما يلى نموذجا لعملية التنمية الذاتية بما تتضمنه من عمليات الانتشار والانحام بين كل من قطاع الانتاج الزراعى والتصنيع الزراعى والصناعة الحديثة المتقدمة (٣٢) ، ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل أساسية هى :

المرحلة الأولى :



شكل رقم (١)

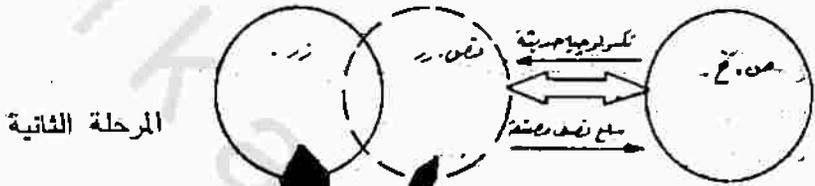
في هذه المرحلة تتحدد أدوار القطاعات الاقتصادية . فيمثل قطاع التصنيع الزراعي (الصناعات التحويلية والخفيفة) حلقة الوصل بين كل من قطاع الصناعة الحديثة (الانتاج الاساسى) وقطاع الانتاج الزراعى (انتاج واستخراج مواد اولية وخام) . وبذلك يصبح لقطاع التصنيع الزراعى خاصية ديناميكية في علاقاته بين القطاعين الآخرين . فالعلاقة بينه وبين قطاع الصناعة الحديثة هي علاقة المستقبل فقط لأنه يستمد منه اساليب الانتاج الحديثة المتمثلة في السلع الإنتاجية ، المعارف التكنولوجية والإدارة الحديثة ، المطوعة لما يناسب واقع التصنيع الزراعى . وهذا الأخير يقوم بدوره بتزويد القطاع الزراعى بالسلع الإنتاجية اللازمة لانتاج واستخراج المواد الأولية والخام ، ويحصل منه في المقابل على كل من رأس المال والمواد الأولية .

وباختصار فان العلاقة بين قطاع الصناعة الحديثة والتصنيع الزراعى (الصناعة التحويلية) علاقة ذات اتجاه واحد . اما العلاقة بين التصنيع الزراعى وقطاع الزراعة فهي علاقة متبادلة (انظر الشكل رقم ١) . هذا ويعتبر انعاش السوق المحلى واحدا من النتائج الجوهرية لهذه المرحلة .

المرحلة الثانية :

من أهم الخصائص التي تتميز بها المرحلة الثانية اتمام عملية الالتحام الجزئى بين كل من القطاع الزراعى والتصنيع الزراعى (الصناعات

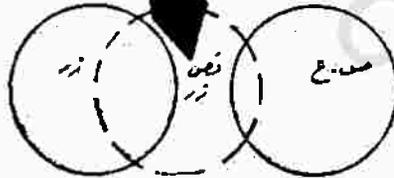
التحويلية والخفيفة) على المستوى المحلى . ويتمثل هذا الالتحام في الزيادة المضطردة لما يقدمه قطاع الزراعة من مواد أولية للتصنيع الزراعى والذى يعنى زيادة إنتاج السلع الإنتاجية من صناعات خفيفة لازمة للقطاع الزراعى كى تساعده على رفع إنتاجيته مما يزيد من قوته الشرائية فترتفع نسبته استثماراته التى يوظفها لتمويل قطاع الصناعات التحويلية والخفيفة . كل ذلك يؤدى الى امتصاص القوة العاملة المتاحة واستخدامها بشكل أكثر فاعلية خاصة فى القطاع الزراعى ، واستيعاب جزء منها بعد اعداده وتدريبه للعمل فى قطاع الصناعة التحويلية .



شكل رقم (٢)

استثمار قوة العمل الزائدة

المرحلة الثالثة



شكل رقم (٣)

هذا عن العلاقة بين كل من القطاع الزراعى وقطاع التصنيع الزراعى .
 أما العلاقة بين الآخر وقطاع الصناعة الحديثة فتتحول الى علاقة تبادلية
 وتمثل في قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد قطاع التصنيع الزراعى
 بالتكنولوجيا الحديثة كما هو الحال في المرحلة الاولى . ويصبح قطاع
 التصنيع الزراعى في وضع يسمح له بتزويد قطاع الصناعة الحديثة بالسلع
 نصف المصنعة لاستكمال تصنيعها . انظر الشكل رقم (٢) .

المرحلة الثالثة :

تتميز هذه المرحلة بزيادة الالتحام بين كل من القطاع الزراعى وقطاع
 التصنيع الزراعى وبداية الالتحام بقدر أو بآخر بين الآخر وقطاع الصناعة
 الحديثة ، مما يعنى قيام قطاع الصناعة الحديثة بتزويد التصنيع الزراعى
 بالسلع الانتاجية الثقيلة بما يكفل الارتقاء بمستوى الانتاج وتوحيده على
 المستوى القومى . ويتيح هذا لقطاع الصناعة الحديثة الاستفادة من منتجات
 قطاع التصنيع .

أما فيما يتعلق بموقف سوق العمل ، فان قطاع التصنيع الزراعى بما
 يتاح له من توسع يستطيع امتصاص القوى العاملة — بعد اعدادها
 وتدريبها — بقدر مالمديه من فرص عمل جديدة . وهذا يعتبر في حد ذاته
 تحولاً حاسماً تتميز به هذه المرحلة ، خاصة وأن الاتجاه الى ميكنة القطاع
 الزراعى — وهو احدى السمات الهامة لهذه المرحلة — يؤدي الى زيادة
 الفائض في العمالة . انظر الشكل رقم (٣) .

هذا وينبغى التأكيد على أن سياسة التنمية الذاتية وهى في سبيل
 تحقيق أهدافها يجب ان تكون على وعى تام بما للتصنيع الزراعى على المستوى
 المحلى من دور أساسى وفعالية في التأثير على مسار عملية التنمية برمتها .
 ولذا نعرض بايجاز للمهام الملقاة على عاتق التصنيع الزراعى على المستوى
 المحلى فيما يلى :

- انتاج السلع الانتاجية كمدخلات للقطاع الزراعى .
- توفير خدمات الاصلاح وصيانة الآلات الزراعية .
- تصنيع المنتجات الزراعية .
- تدريب القوى العاملة .

وهكذا يمكن لسياسة التنمية المستندة الى النموذج السابق ان تحقق أهدافها ، بدءا بهدفها الأول والأساسى المحدد بخدمة القطاع الزراعى ، ويكون تحقيق هذا الهدف عن طريق ارساء القاعدة الصناعية الحديثة وخلق قطاع التصنيع الزراعى بمجالاته المختلفة سواء كانت صناعات تحويلية وتدعيم العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة وعلى كانه المستويات سواء او خفيفة ، على شريطة أن توجه كل الجهود الى ما يحقق سلامة التكامل محلية كانت او قومية .

ان الاخذ بهذه الاستراتيجية والنجاح فى تطبيقها يتطلب — بل يتوقف على — وجود اطار سياسى تتحدد ابعاده بصورة أساسية فى ايجاد التنسيق المتبادل ووضع الضمانات الكفيلة بتحقيق وحفظ التوازن بين كل من استقلالية المليات وحريتها فى المبادرة من ناحية ، وصلاحيات التخطيط المركزى من ناحية اخرى . وذلك بما لا يتعارض مع تحقيق الأوضاع اللازمة للاحتياجات الأساسية للجموع الشعبية (٢٢) .

ثالثا : ملامح التنمية الذاتية ودلالاتها : —

يمكن من العرض السابق تحديد الملامح الأساسية للتنمية الذاتية ، وذلك في اطار الاتجاهات والمناهج العملية المختلفة . فالتنمية الذاتية تستند أساسا على واحدة من العمليات التراكمية المبنية على التكامل والالتصام المتبادل بين كل من القطاع الزراعى وقطاع انتاج السلع الانتاجية ثقيلة كانت او خفية وقطاع انتاج السلع الاستهلاكية ذات الانتاج الكبير . وهذه العملية التراكمية تختلف في مسارها وطبيعتها نتائجها عن تلك التى تعتمد بالدرجة الاولى على عمليات التصدير والاستيراد . وعلى الرغم من الاختلاف البين بين هذين النوعين من العمليات التراكمية الا أن وجودهما معا وفى مرحلة معينة من مراحل التنمية قد يعتبر ضرورة لا غنى عنها . والدليل على ذلك يمكن استقراؤه من التطور التاريخى للدول الصناعية المتقدمة والتى نجحت فى حفظ التوازن بين هاتين العمليتين التراكميتين . ولكننا — ونحن نستند على حقيقة لا تقبل الجدل هى أن واقع الدول المتخلفة يختلف تماما عن واقع الدول المتقدمة — ندعو الى التأكيد بان الاخذ باستراتيجية التنمية الذاتية يجعل من الاعتماد على العمليات التراكمية القائمة على التصدير والاستيراد اعتمادا محددًا ومحدودًا بحيث تصبح هذه العمليات وسيلة لتحقيق اهداف استراتيجية التنمية الذاتية .

لعله من الضرورى ونحن نتناول التنمية الذاتية أن نشير الى مزاعم هؤلاء الذين يعتبرون التنمية الذاتية بما تتضمنه من مبادئ — وعلى رأسها حق تقرير المصير الاقتصادى او ما نسميه بالحكم الذاتى الاقتصادى — انها اتجاه يسمى نحو اتباع سياسة العزلة التامة . انهم بهذا الزعم يغفلون حقيقة أساسية هى أن التنمية الذاتية والاستراتيجية المحققة لها تستهدف تحويل الاقتصاد التابع « الهامش » Peripherien Economy إلى اقتصاد مستقل عن تلك الأبنية الرأسمالية المتسلطة والمسيطره على السوق العالمى مع الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بل وتدعيمها ، ولكن بما يحقق مصالح الدولة النامية (٢٤) .

وجدير بالقول أنه شتان بين الاستقلالية والانعزالية . فالاستقلالية الاقتصادية من وجهة نظر التنمية الذاتية ضرورة ملحة لامكان مواجهة

اتجاهات الدول العظمى والكبرى الرامية الى اعاقه الأخذ بسياسة التنمية الذاتية وتطبيقها بما يضمن استمرار خضوع الدول المتخلفة وتثبيت دعائم تبعيتها الاقتصادية تحت شعار ما أسموه بالتعاون الاقتصادي وتقسيم العمل الدولي .

إننا بذلك لا نحاول تيرئة ساحة الدول المتخلفة ، خاصة انه من خلال الدراسة المتممة للنظم الاقتصادية - الاجتماعية السائدة في معظمها يلاحظ أن الطابع العام لاستراتيجياتها يتميز بوضع العلاقات الاقتصادية الخارجية على قمة الأولويات ، بمعنى توجيه طاقة الاقتصاد القومي بسا ينفق ومتطلبات السوق العالمي بالدرجة الأولى ، مما يعبر عن النقيض التام لاستراتيجية التنمية الذاتية . وعلى ذلك فان على الدول النامية أن تعمل من جانبها - وفي اطار تحقيق التنمية - على ارساء قواعد تجارتها الخارجية على اساس انها واحدة من النشاطات المكتملة والتنمية للجهود المبذولة في قطاعي الزراعة والصناعة والمحقة لمتطلبات السوق الداخلي وليس العكس (١٢٥) . لأن ذلك يعنى أن تصبح النشاطات الاقتصادية للقطاعات المختلفة موجهة لخدمة التجارة الخارجية .

إن السبيل الى ترشيد التجارة الخارجية هو التدخل المركزي من جانب الدولة (١٢٦) ، والذي يتطلب بدوره وجود جهاز ادارى قوى يضطلع بمهمة اختيار وتحديد السلع التصديرية أو المستوردة طبقا لخطة موضوعية دقيقة هدفها الأول نهية الكفاءة الانتاجية القومية . الا أن هذا الجهاز الادارى وما ينبى أن يكون عليه من مستوى عال من الكفاءة والموضوعية والحيادية يتطلب ضرورة وجود القاعدة الاقتصادية - الاجتماعية الراسخة داخل المجتمع ذاته . ولعل افتقار الدول المتخلفة لمثل هذه القاعدة الراسخة يجعل من الصعوبة بمكان تكوين هذا الجهاز الادارى . الا أنه ليس بالمستحيل .

إن استراتيجية التنمية الذاتية تنطلق في احدى خصائصها الاساسية من تبني الديمومة الى اعادة تشكيل الاقتصاديات القومية والاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق تحقيق اتجاه اللامركزية خاصة في المحليات . ومن شأن هذا أن يؤدي الى القضاء على ظاهرة تبعية هذه المحليات لمراكز النمو الاقتصادي داخل الدول النامية التي تعتبر بدورها مراكز تابعة لمراكز النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة .

هذه اللامركزية ، تعنى الحاجة الماسة الى اقامة بناء جديد متكامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعليميا . وركزته الاساسية التحرر من التبعية عن طريق اقامة المشروعات — على المستوى المحلى والاقليمى — التى تتمتع باستقلاليتها وتكاملها ولها دورتها الاقتصادية المحدودة Micro . وذلك يجعلها تشكل قوة مؤثرة في تغير العلاقة بين مراكز النمو الاقتصادى ذات البناء التابع ومصادر للثروة الطبيعية داخل الدولة المختلفة مع ضرورة العمل في نفس الوقت على ايجاد وتدعيم الترابط القائم على الالتحام المتبادل بين الاقتصاديات المحئية Micro والدورة الاقتصادية القومية Marco . ويتعين مع هذا ضرورة وضع الضمانات الكفيلة لتجنب ما يمكن ان ينشأ من تحالف استغلالي بين مراكز النمو الاقتصادى ذات الابنية التابعة بهدف اضعاف واعاقة تنفيذ هذه الاستراتيجية (٣٧) .

وكما ان استراتيجيات التنمية الذاتية تؤثر على الاقتصاد القومى ، فان لها ايضا تأثيرها على الاقتصاد العالمى . وتتضح ملامح هذا التأثير في انخفاض حجم التعامل بين المراكز الصناعية المتقدمة والمراكز الاقتصادية التابعة ، والقائم على العلاقة الراسية (من اعلا الى اسفل) واستبداله بمحاولة اقامة التعامل مع الدول المتخلفة ويتم ذلك على اساس العلاقة الأفقية ومعنى بها تلك العلاقة القائمة على الاختيار الحر والمحقة لمبدأ التكافؤ والمعاملة بالمثل ، لتحقيق التكامل على كافة المستويات سواء القومى او الاقليمى او القارى (٣٨) .

ان اتباع هذه السياسة يؤدى الى العديد من النتائج نذكر منها على سبيل المثال ، تقويض تلك العلاقة الفوقية — التحتية المتسلطة بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وما يتبع ذلك من التحول الى اللامركزية الاقتصادية على المستوى العالمى مما يعنى ضرورة تغير نظام النقد العالمى (٣٩) . كل هذه التغيرات تنعكس آثارها على بناء القوة خاصة في المنظمات الدولية التى تحتل الدول النامية فيها مواقع لا يمكن وصفها الا بالضعف .

ان التعامل المنشود بين الدول المتخلفة والمبنى على مبدأ التكافؤ ، يتطلب العمل المشترك لتخطيط وتنفيذ مشروعات البنية الاساسية واللازمة لعملية التنمية . هذه المشروعات الاساسية تتضمن تبادل المعلومات ، وتعزيز وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها واقامة قطاع فعال للخدمات بالاضافة الى وضع اسس التعاون لاجراء المسوح الجيولوجية للكشف عن مصادر المواد الأولية والخام . وهكذا يمكن للدول المتخلفة ان تضع سياسة مشتركة لتقسيم العمل فيما بينها (٤٠) .

رابعاً : الضرورات السياسية لاستراتيجية التنمية الذاتية :

ان نجاح استراتيجية التنمية الذاتية يتوقف بالدرجة الاولى على مدى إمكانية التهيئة السياسية لأصحاب المصلحة الحقيقية في اجراء عملية التنمية . ولا يضيف هذا القول جديداً الى ما أشار اليه مكتب العمل الدولي في احدى وثائقه من حيث أهمية التهيئة الجماهيرية وضرورتها لنجاح استراتيجية التنمية « .. مقى هذا المجال لأبد من القاء الضوء على أحد العوامل الأساسية المتمثل في المشاركة الفعالة لكل من النقابات العمالية والمنظمات الزراعية وبناء الجهاز الإداري الديمقراطي اللامركزي ذي الكفاءة العالية في الانجاز ، لضمان فاعلية تنفيذ استراتيجية التنمية المبرر عنها بالقدرة على ترجمة ما يتخذ من قرارات الى عمل يشترك في أدائه وانجازه كافة الطبقات الاجتماعية . وعلى ذلك يصبح تنظيم الفئات السكانية غير المنظمة شرطاً أساسياً بل واحداً من الأولويات اللازمة لنجاح عملية التنمية » (٤١) .

وعلى ذلك فلا مغالاة في القول بأن التهيئة السياسية للجماهير ليست شرطاً أساسياً وضرورياً فحسب بل انها السبيل الوحيد لتغيير مراكز الثقل في بناء القوة في المجتمعات الهامشية لما لهذه المراكز من مصالح وتطلعات تشكل أحد الفوائق السياسية الأساسية امام التنمية بصفة عامة والتنمية الذاتية بصفة خاصة .

كما تعد التهيئة السياسية للجماهير شرطاً لا يمكن اغفاله للتغلب على ظاهرة التباين الهيكلي للسوق المحلي ، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية المرجع الاصيل والسند الأساسي لتحديد الاحتياجات الحقيقية الواجبة لاشباع والمعبرة عن مطالب القاعدة السكانية العريضة .

ان للعمل السياسي الجماهيري اهميته في المراحل المتتالية للتنمية الذاتية بصفة عامة وفي مرحلتها التنفيذية الاولى بصفة خاصة ، وذلك لما يحيط بهذه المرحلة من مخاطر قد تصحح فائلة . ان أشد هذه المخاطر عنفاً ظهر التناقضات بين واقع القدرة الانتاجية المحدودة وسرعة نمو الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية واللازم لاشباع الاحتياجات اليومية ، مما يسبب الاختناقات فيسود نوع من عدم الرضى قد يصل الى التذمر (٤٢) . ولذا فان الاطار العام للعمل السياسي في مرحلة التنمية هذه يتحدد بضرورة

ادارة الحوار الواقعي المستنير لتصميم الجماهير بطبيعة هذه المرحلة التي تحتاج الى العمل على زيادة القدرة الانتاجية لامكان اشباع الاحتياجات الضرورية والمشروعة من السلع الاستهلاكية .

بالاضافة الى ما سبق لابد من التأكيد على ضرورة الاعلان عن السياسة المتبعة في المجالات المختلفة والنتائج المستهدفة منها ، والمستندة الى المعرفة الواقعية والحقيقية للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويجب في هذا الحرص الشديد على الالتزام الدقيق لتطابق الأقوال بالأفعال ، مما يكسب استراتيجية التنمية الذاتية والقائمين عليها الثقة الواجبة .

ثمة حقيقة هامة يجدر الانتباه اليها ، أنه كلما طالقت فترة الموازنة بين رفع القدرة الانتاجية وتوقعات اشباع الاحتياجات الأساسية ، كلما اتاحت الفرصة امام تسرب خيبة الأمل الى نفوس الجموع الشعبية مما يؤدي الى ما يعرف بظاهرة الجنوح السياسي التي تستهدف الاجهاز على استراتيجية التنمية . ويتم ذلك عن طريق احداث تغيير في بناء القوى السياسية والاجتماعية من خلال القضاء على النظام السياسي المتبنى لهذه الاستراتيجية؛ واقامة نظام سياسي آخر غالبا ما يكون على نحو ديكتاتوري أو ارهابي .

استخلاصا من كل ما سبق نؤكد على أن التعبئة السياسية للجموع الشعبية ومشاركتها الفعالة في عملية التنمية ، هما شرطان جوهريان لابد من توافرها لضمان الالتحام النعال والاتصال المستمر بين جميع المستويات على اختلافها . ويؤدي ذلك الى اتاحة الفرصة للتصحيح الدائم لمسار التنمية والذي يؤدي غيابه الى تهديد عمليتي التخطيط للتنمية والتنمية بأخطار النمو البيروقراطي وسيطرته على مقدرات عملية التنمية والذي يعنى نهايتها المحققة (٤٢) .

ان غياب المشاركة الشعبية في المجتمع تؤدي بالضرورة الى اصابة مختلف الأبنية المجتمعية القائمة بلاوهن وضعف الاستعداد للتضحية ووهن الولاء الاجتماعي وفتور الهمم في المساهمة بالجهد المادي أو المعنوي ، وباختصار اهتراء في القيم المجتمعية الايجابية والتي لا يمكن الاستغناء عنها لاتجاح استراتيجية التنمية الذاتية .

— الخلاصة :

لقد حاولت من خلال عرض استراتيجية التنمية الذاتية واقترح نموذج لها ، لقاء الضوء على مدى التبليغ في المبادئ الفكرية والاسس المنهجية التي تقوم عليها كل من استراتيجية التنمية الذاتية واستراتيجيات التنمية الاخرى . ونسطيع ان نؤكد ان الفروق عميقة والهوة بينهما واسعة ، حتى يمكن القول دون تجاوز بأن التنمية الذاتية وما تستند اليه من نظريات تقف في الجهة المضادة تماما لما عداها من النظريات والاستراتيجيات القائمة على الفكر التقليدي للتنمية .

ولعلنا نشير الى ممكن الاختلافات الرئيسية بينهما بعرض لأهم وسائل استراتيجيات التنمية ذات الفكر التقليدي لتحقيق التنمية فيها يلي :

أ — المناداة باتباع سياسة الحد من الاستيراد ، وذلك بتنفيذ استراتيجية تصنيع الدول المتخلفة بهدف احلال الانتاج المحلي محل مثله المستورد بغض النظر عما اذا كان متفقا مع الطلب القائم في السوق المحلي والمعبر عن الاحتياجات الحقيقية للجماهير الشعبية .

ب — المناداة باتباع سياسة تنويع التصدير ، وذلك بانتاج السلع نصف المصنعة وكاملة الصنع لتصديرها وبغض النظر عن حاجة السوق المحلي لها (٥٤) .

تلك هي الخطوط العريضة للاتجاه الفكري الذي في اطاره تتحرك استراتيجيات التنمية — وهي في نفس الوقت مواضع لاختلاف مع استراتيجية التنمية الذاتية — والتي لا يزال يدافع عنها الكثير من علماء التنمية وينادون باتباعها . هذا مع ان الكثيرين منهم قد توصلوا — نتيجة التحليل العلمي للواقع المعاش والبحث في اسباب استمرار تدهور الاوضاع في العالم الثالث — الى ادراك طبيعة تلك العلاقة غير المتكافئة بين كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة بل والعمل على تدعيمها من خلال تبني الدول المتقدمة لهذه الاستراتيجيات وتشجيعها الدول المتخلفة على اتباعها .

ان المناقشات الدائرة الآن حول موضوع التنمية انما تعتبر في حد ذاتها رد الفعل الطبيعي للدعوة الى اتباع التنمية الذاتية والدفاع عنها باعتباره

البديل المنطقي لما اتبع من استراتيجيات ذات نتائج سلبية . والملاحظ إن أكثر ما يميز التنمية الذاتية عن غيرها من الاستراتيجيات مرونتها التي تتيح إمكانية استنباط العديد من النماذج مما يتناسب مع تعدد المجتمعات النامية على اختلاف عاداتها وثقافتها وأنماط استهلاكها بل وثقافتها بصفة عامة .

نقد رأينا أن القاعدة الأساسية للتنمية الذاتية بنماذجها المختلفة ، هي العمل على تحقيق التوازن بين مجموعة من العناصر المحددة تحديداً واضحاً . وتمثل هذه العناصر في بناء جهاز إنتاجي متعدد الأنشطة ، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة ، وأشباع احتياجات القاعدة العريضة من السكان بما يحقق النمو الديناميكي المضطرد للسوق الداخلي . أما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية في مجال الاقتصاد والتجارة ، فهي علاقات ذات دور ثانوي محدود ، وذلك في المراحل الأولى لعملية التنمية على الأقل .

نتيجة ملاحظة أخيرة تجدر الإشارة إليها ، هي أن الباحث لتاريخ التنمية خلال القرون الثلاثة الماضية ينتهي إلى الحقيقة التالية :

انه لا توجد حالة تنمية واحدة تم إنجازها بنجاح دون الاعتماد على التوازن بين العناصر الأساسية للتنمية الذاتية والقائمة على القواعد التالية :

- ١ — النجاح في بلورة الهوية القومية ، والتي تعنى تحديد ملامح ذات الفرد والجماعة ، بل والثقافة السياسية بوجه عام .
- ٢ — تنمية القدرة على الضبط والقيادة الذاتية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .
- ٣ — العمل على تحقيق التوسع في تنويع الأنشطة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة وما يستتبع ذلك من ضرورة إصلاح النظام التعليمي .
- ٤ — الاختيار المحدد الواضح المعالم لأشكال وحجم التعاون المتبادل مع الدول الأخرى بما يحقق المصالح المشتركة .

إن هذه الحقيقة بما تعبر عنه من وعى وخبرة بالأبمباد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطارها التاريخي أنها تكتسب قوة إذا ما توفرت بالنتائج التي حققتها الممارسات التطبيقية المعاصرة لاستراتيجيات التنمية

المستندة على الفكر التقليدي والتي أغفلت هذه الحقيقة . فقد عملت على :

تدعيم عمليات التبادل في اطار تقسيم العمل الدولى الغير متكافئ مما ادى الى تشويه امكانية التوسع في تنويع الأنشطة في القطاعات الاقتصادية ، بل والقضاء على تلك الامكانية أحيانا . وكان من جراء ذلك الحد من القدرة على الضبط والقيادة الذاتية ، وكذلك الحرمان من امكانية تحديد الهوية القومية والتوحد الحضارى والثقافى .

وهكذا ، خلقت وتدعمت تلك الاتجاهات السائدة والمحددة لسان التنمية في الدول المتخلفة والتي يمكن ان نطلق عليها وبحق انها اتجاهات نحو تنمية التخلف ، بل وتمايله أحيانا .

- 1) Cf. Furtado, Ulso : Externe Abhängigkeit und ökonomische Theorie, in : Senghaas, D. (ed) : Imperialismus und strukturelle Gewalt -- Analysen ueber abhaegige Reproduktion, Frankfurt 1972.
- 2) Rostow, W. W. : The Stages of Economic Growth, London 1960.
- 3) Hirschman, A. O. : Die Strategie der wirtschaftlichen Entwicklung, Stuttgart, 1978.
- 4) Elkan, Walter : An Introduction to Development Economies, bangay, Suffolk, 1973 ; Dorner, K. : Probleme einer weltwirtschaftlichen Integration der Entwicklungslander, Tuebingen 1974.
- 5) ILO : Employment in Africa ; Some critical issues, Genf, 1973. Jolly, Richard e.a. (eds.) : Third ,world employment, Bengay Suffolk, 1973.
- 6) Cf. Chenery, H. e. a : Redsitribution of Growth, Norfolk 1974 ; Lewis, K. A. : Economic Development with unlimited Supplies of Labour, The Manchester School of Economic and Social Studies, XXII 1954.
- 7) Benrendt, R. F. : Soziale Strategien fur Entwicklungslander, Frankfurt 1965 ; Apter, David, : The Politics of Modernisation, Chicago, 1967.
- 8) Cf. Huntington, Samuel. H. : Political Order in Changing Societies, New Haven, 1968 ; Organski, A. F. K. : The Stages of Political Development, New York, 1956 ; Lipset, S. M., Bokkan S. (eds.) : Party Systems and Voter Alignment, New York, 1967.
- 9) Cf. Schuhler, C. : Zur politischen Oekonomie der armen Welt, Muenchen, 1968, pp. 32f. ; Nuscheler, F. Bankrott der Modernisierungstheorien ? in : Nohlen, D., Nuscheler, F. (eds.) Handbuch der Dritten Welt, Vol. 1, Hamburg 1974, pp. 195 -- 207.
- 10) Cf. United Nations Research Institute for Social Development, Report of the Expert Group Meeting on the Unified Approach to Development Analysis and Planning, Stockholm 6 -- 10 Nov. 1972, p. 1

- 11) *ibid*, p. 4
- 12) *ibid*, pp. 4, 6, 12
- 13) *ibid*, p. 11
- 14) Cf. Cocoyoc-Declaration, Bulletin of Atomic Scientists, March-1975, pp. 6 — 10.
- 15) Cf. UNCTAD-Conference in Manila/Phillipines in 1979.
- 16) Sunkel, O. : Transnationale kapitalistische Entwicklung und nationale Desintegration, in : Senghaas, D. 1972, p. 262.
- 17) Cf. Galtung, J. : Eine strukturelle Theorie des Imperialismus, in : Senghaas, D. (ed.) : 1972, pp. 29 - 104.
- 18) Cf. Furtado, in : Senghaas 1972 ; Sunkel, in : Senghaas 1972 ; Senghaas, D. : Weltwirtschaftsordnung und Entwicklungspolitik-Pladoyer für Dissoziation, Frankfurt, 1977, p. 266.
- 19) Cf. Stavenhagen, R. : Sieben falsche Thesen ueber Lateinamerika in : Frank, A.G. : Kritik des burgerlichen Antimperialismus, Berlin, 1969, pp. 15 - 30 ; Cordova, A. : Strukturelle Heterogenitaet und wirtschaftliches Wachstum, Frankfurt, 1973 p. 125.
- 20) Dag Hammerskjoeld-Bericht, 1975, in : Friedensanalysen fuer Theorie und Praxis 3, Schwerpunkt : Unterentwicklung, Frankfurt 1976, p. 22.
- 21) Cf. Senghaas, 1977 pp. 263 ff.
- 22) Cf. Deutsch, K. : Politische Kybernetik, Freiburg, 1969, part III.
- 23) Cf. Senghaas, 1977, pp- 266 ff.
- 24) Cf. Thomas, C. : Dependence and Transformation, The Economics of the Transition to Socialism, London, 1974, Chapt. IV.
- 25) Cf. List, F. : Das natuerliche System der politischen Okonomie, Berlin, 1961.
- 26) Cf. Senghaas, 1977 pp. ff. ; Wohlmuth, K. : Multinationale Konzerne, nationaler Markt und Unterentwicklung, in : Senghaas, D. / Manzel, U. (eds.) : Multinationale Konzerne und Dritte Welt, Wiesbaden, 2976, pp. 67 - 102.
- 27) Cf. Fran, A. G. : Uber die Begrenzung des Binnenmarktes durch internationale Arbeitsteilung und die Produktionsver-

- haltnisse, in : Gantzel, K. — J. (ed.) : Herrschaft und Befreiung in der Weltgesellschaft, Frankfurt, 1975, pp. 161 - 211.
- 28) Cf. de Bernis, Gaston Destanne : Industrializing Industries and the Economic Integration of Less - Developed Countries, in : di Marco, Luis Eugenio (ed.) : International Economics and Development, London, 1972, pp. 267 - 300 ; de Bernis : Industrie industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale, in : Economie appliquée, vol. 19, No. 3 / 4 ; Hirschman, A. O. : The Strategy of Economic Development, New Haven, 1958.
- 29) Cf. Szentés, Tamás : Politische Ökonomie der Entwicklungsländer, Frankfurt, 1974, pp. 274 ff.
- 30) Cf. Steppacher, Rolf : Investitionsstruktur und wirtschaftliche Entwicklung der unterentwickelten Länder, in : Schmidt, A. (ed.) Strategien zur Überwindung von Unterentwicklung, Frankfurt, 1976, pp. 178 - 198.
- 31) Cf. Stewart, F. : Technology and Employment in LDCs, in : Edwards, E. (ed.) : Employment in Developing Nations, New York, 1974, p. 84 - 132.
- 32) Cf. Sigurdson, Jon : Rural Industry and the Internal Transfer of Technology, in : Schram, Stuart (ed.) : Authority, Participation and Cultural Change in China, Cambridge, 1973, pp. 199 - 232.
- 33) Cf. Snead, William ; Self - Reliance, Internal Trade and China's Economic Structure, in : China Quarterly, No. 62, 1975, pp. 302 - 308.
- 34) Cf. Kim il Sung : Reden und Aufsätze, Frankfurt, 1971, Vol. 1, p. 289.
- 35) Cf. Thomas, C., 1974, pp. 133 ff.
- 36) Cf. Deutsch, K. 1969 ; Evers, T. : Unterentwicklung und Staat, Bertin, 1975.
- 37) Cf. Schilling-Kaletsch, Ingrid : Wachstumspole und Wachstumzentren. Untersuchungen zu einer Theorie sektoral und regional polarisierter Entwicklung, Institut fuer Geographie und Wirtschaftsgeographie der Universität Hamburg, Hamburg, 1976.

- 38) Cf. Hembach, K. / Hentze, H. W. : Planungsprobleme an der Peripherie von Entwicklungslaendern, in : Entwicklung und Zusammenarbeit, No. 5, 1976, pp. 17 - 19.
- 39) Cf. Lemper, A. : Handel in einer dynamischen Weltwirtschaft, Munchen, 1974, Chapt. IV.
- 40) Cf. Deutsch, K. : Nationalism and Social Communication, Cambridge, 1966.
- 41) ILO : Beschaeftigung, Wachstum und Grundbedurfnisse. Ein welt-weites Problem, Gef., 1976.
- 42) Cf. Gronemeyer, Marianne : Motivation und politisches Handeln, Hamburg, 1976.
- 43) Cf. Gray, J. : The Two Roads. Alternative Strategies of Social Change and Economic Growth in China, in : Schram, S., 1973pp. 109 - 158.
- 44) Prebisch, Raùl : Statement to the 142nd Plenary Meeting ,4. UNCTAD - Konferenz in Nairobi 1976 (Document UNCTAD IV / CA - 19. NBO. 76 - 689.